النشرة الاقتصادية ٢٠١٥/٨/٢٠

زخور لـــ"المجلة الإقتصادية": عندما يتم وضع نفايات تضر بالصحة العامة في المرفأ نحن مجبرون على الإضراب

تحت عنوان "حركة الملاحة البحرية في ظل إضراب نقابة موظفي وعمال المرفأ"، استضاف برنامج "المجلة الإقتصادية" من تقديم وإعداد كوثر حنبوري، رئيس الغرفة الدولية للملاحة إيلي زخور، للتحدث عن حركة المرفأ ومشكلة النفايات المتراكمة فيه وعن إضراب العمال.

كما تخلل الحلقة مداخلة هاتفية مع رئيس نقابة موظفي المرفأ بشارة الأسمر، الذي كشف أن "سبب تعليق الإضراب اليوم هو نتيجة تعهد رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، ونحن أخذنا بهذا التعهد لأننا لا نريد أن نلحق الخسائر بالمرفأ والتأثير على الوضع الإقتصادي...المرفأ هو واجهة للبنان تماماً كما المطار لذا لن نرضى أبداً أن يكون مكباً للنفايات."

وأوضح أنه "في الأساس حصل بعض التهاون بشأن المدخل الشمالي الشرقي للمرفأ، الذي هو من جهة الكرنتينا، بادروا إلى وضع بعض الكميات من النفايات هناك، ونحن تهاونّا في ذلك، ولكن فيما بعد انتقلوا إلى الباحة AB ثم طلبوا من إدارة المرفأ أحد الهنغارات داخل حرم المرفأ لوضع النفايات فيه فلم يعد بإمكاننا السكوت"، مشيراً إلى دعم بعض الوزراء لهم. ولفت الأسمر إلى أن الموقع الذي تم اختياره لوضع النفايات خطير جداً، "وهو مواجه لمؤسسة الكهرباء، تعاونية موظفي الدولة، الإهراءات ومحطة الركاب التي تنقل السياح، قريبة من الجميزة والأشرفية."

وأعرب عن أمله أن يزيلوا النفايات فوراً، مؤكداً أن لا كميات جديدة من النفايات سيتم وضعها في المرفأ لأنه يشكل خطراً على الصحة العامة وعلى الأمن الغذائي لأن النفايات تم وضعها بجانب المطاحن التي تزوّد نحو ٤٠% من الأفران اللبنانية بالقمح وبجانب سوق السمك."

وبدوره زخور، أشار إلى أن مرفأ بيروت بالواردات الجمركية أو المرفئية يشكل أكثر من ٣٠ أو ٤٠% من موازنة الدولة اللبنانية، لذلك فإن إضراب المرفأ هو سيف ذو حدّين، مؤكداً أنه ليس مع إضراب المرفأ الذي أصبح من المرافئ العالمية نظراً لوجود محطة الحاويات التي فيه والتي تلعب دورا محوريا في المنطقة، ولكن عندما يتم وضع نفايات تضر بالصحة العامة فنحن مجبرين على أن نقف مع هذا الخيار، ولولا الإضراب كانوا سيتمادون أكثر."

وأضاف "موظفو المرفأ لم يضربوا لأجل أنفسهم فقط بل لأجل غيرهم، لأنه كما قال النقيب الأسمر، آلاف الأشخاص تدخل وتخرج يومياً من المرفأ، المنطقة أصبحت موبوءة...وزير الصحة وائل أبو فاعور اتخذ العديد من الإجراءات التي تتعلق بالصحة العامة في الفترة الماضية."..

أشار إلى أن بواخر أجنبية وخاصة سياحية تأتي إلى مرفأ بيروت، "ما هو هذا المنظر الذي نريد أن يراه السياح؟...لدينا الآن مزبلة في المرفأ."

ورداً على سؤال حنبوري عن حركة المرفأ قبل "مشكلة النفايات" بعد الأحداث التي حدثت في المنطقة والتباطؤ الإقتصادي الذي شهدناه، أوضح زخور أن المرفأ يسجل منذ ٥ سنوات حركة تصاعدية، إلا في عام ٢٠١٥ تراجعت في الشهرين الأول والثاني بسبب سوء الأحوال الجوية، ولكن بعد تلك الفترة الأمور عادت إلى التحسن خاصة الواردات المرفئية، وضعها جيد جداً".

ولفت إلى أن نسبة التصدير بالحاويات ارتفعت كثيراً خاصة بعد إقفال معبر نصيب، فمحطة الحاويات الحديثة جداً التي أقيمت في مرفأ بيروت أنقذت الصناعيين والمزارعين، عبر استقطابها شركات عالمية كبيرة.

وتابع: "نسبة التصدير بالحاويات ازدادت بنسبة ٢١% في الستة أشهر الأولى من العام الأمر الذي عوّض خسائر حركة المسافنة التي تأثرت بالأحوال الجوية السيئة، وإضراب نقابة أصحاب الشاحنات، بالإضافة إلى إضراب بورسعيد الذي كان قد دعم حركة المسافنة في بيروت ووصلت إلى ٤٩٠٠٠ حاوية، وعندما انتهى الإضراب عادت المستويات إلى طبيعتها ٢٨٠٠٠ فقط، كل هذه الأمور أدت الى انخفاض حركة المسافنة بنسبة ٢٠.%

وعن حركة تجارة السيارات بعد تعميم مصرف لبنان حول قروض السيارات والذي يقضي بدفع نسبة ٢٥% من ثمن السيارة أولاً، قال أن حركة السيارات الجديدة انخفضت بنسبة بسيطة جداً، ولكن بشكل عام حركة السيارات ارتفعت هذه السنة بنسبة ١٣% من ٣٧ ألف سيارة العام الماضي إلى ٤٢ ألف هذا العام.

ورأى أن "مرفأ بيروت هو الذي أنقذنا بشهادة رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل ورئيسها السابق نعمت افرام."

وبالنسبة لآخر التطورات في موضوع الحوض الرابع، قال زخور أن إدارة واستثمار مرفأ بيروت سلّمت الأمر للجيش اللبناني وأكدت أنها ستفعل ما يريد، بعد الإجتماعات التي جرت في وزارة الدفاع مع الوزير سمير مقبل وقائد الجيش العماد جان قهوجي، وجرى بحث قضية الردم، وخاصة أن الحوض يستقبل الكثير من بواخر الدول الصديقة وبواخر قوات اليونيفيل، بالإضافة إلى الهبة السعودية التي ستتضمن شراء سفن للقوات البحرية اللبنانية التي تتمركز حالياً في الحوض الأول ذات المساحة الصغيرة ...فقاموا بخطة بديلة، مشروع معدل لردم الحوض الرابع يتضمن ثلاثة شروط: الرصيف ١٦ يجب أن تتم زيادة طوله بحوالي 250مترا، الرصيف ١٥ التابع للحوض الرابع يجب أن يزيد طوله لـــ٤٠٠ متر وعمقه يجب أن يصبح ١٤ متر بدل ١١، والرصيف ١٤ يجب أن يتم تقليصه إلى ٢٠٠ متر، الأمر الذي سيزيد ٦٠ ألف متر لمساحة المرفأ لاستقبال الحاويات، أي بمعدل 170ألف حاوية في العام. اليوم المشروع أصبح بعهدة الجيش اللبناني الذي سيقرر".

ومن جهةٍ ثانية، لفت إلى ضرورة توسيع مرفأ بيروت "لأنه بعد انتهاء الأزمة السورية، ستضطر سوريا لاستخدام مرافئنا: طرابلس وبيروت، لأن مرافئها غير مهيّأة لاستقبال الكميات الكبيرة التي ستحتاجها بعد الحرب."

وعن مرفأ طرابلس، أكد أنه مهيأ وأن البنى التحتية فيه جيدة، مشيراً إلى أن "شركة عالمية كانت تريد منذ سنتين الإستثمار فيه ووضع رافعات جسرية لتهيئته، لكن الحوادث الأمنية في طرابلس منعتها، أما الآن مع استتباب الأمن أعتقد أن الشركة ستعود للقيام بمشروعها."